تداعيات جلسة القسم تلاحق البرلمان الكويتي

الكويت - قدم النائب الكويتي يوسف الفضالة الأربعاء استقالته من عضوية مجلس الأمّة وذلك ضمن تداعيات الجلسة التي كان البرلمان قد عقدها في الثلاثين من مارس الماضي وشهدت أداء حكومة الشيخ صباح الخالد للقسم بعد النجاح بشق الأنفس في جمع النصاب القانوني بسبب مقاطعة عدد كبير من النواب للجلسة احتجاجا على التركيبة الحكومية وعلى إسقاط المحكمة الدستورية لعضوية النائب بدر الداهوم.

كما شهدت الجلسة إرجاء مناقشة استجوابات نيابية مقدّمة إلى رئيس الحكومة، إلى دور الانعقاد القادم.

وقال الفضالة في كتاب استقالته "إن قبول ما حدث في جلسة القسم هو شرعنة لتفريغ الدستور من محتواه"، متسائلا "كيف يقبل مَن حضرها بالتحصين الذي حصل عليه رئيس الوزراء".

وكان النائب المستقيل من ضمن سبعة عشر نائبا حضروا الجلسة المذكورة التي قاطعها إثنان وثلاثون نائبا.

وجاءت الاستقالة كانعكاس لحالة التجاذب الشديد بين الحكومة والبرلمان والذي لم يهدأ منذ الجلسة الأولى للمجلس الذي انتخب في ديسمبر الماضي وحصلت المعارضة على عدد كبير من مقاعده. كما جسّدت الجلسة ذاتها حالة التوتّر في الحياة السياسية الكويتية بأن وصلت حدّة النقاش بين النواب حدّ الاشتباك بالأيدي.

وتتعالى في الكويت الدعوات، دون جدوى، إلى التهدئة والحفاظ على حدّ أدنى من التضامن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية للتفرّغ لمواجهة الأزمة الصحية الناتجة عن جائحة كورونا والمالية المترتبة عن الجائحة وعن تراجع أسعار النفط، لكن ما يمنع ذلك بحسب متابعين للشأن الكويتي، هو ما تلمسه المعارضة، ومن ضمنها الإسلاميون، من فرصة لتصفية حساباتها مع السلطة والضغط عليها عن طريق البرلمان لتحصيل مكاسب تعذّر الحصول عليها في فترات سابقة.

بارقة أمل في إقفال ملف الأسرى اليمنيين

عدن – مثّل توافق معلن بين الحكومة اليمنية والمتمرّدين الحوثيين على إنجاز أكبر صفقة تبادل للأسرى تشمل جميع المحتجزين لدى الطرفين استثناء من علاقة التنافر والعداء الشديدين بين الجانبين والتي امتدّ تأثيرها ليشمل القضايا والملفّات الإنسانية، فضلا عن أثرها في إفشال عدّة محاولات لجلبهما إلى طاولة الحوار بحثا عن حلّ سياسي للصراع اليمني الذي تسبّب بأكبر كارثة إنسانية في العالم وفق توصيف الأمم المتّحدة وجهات دولية مهتمّة بحلحلة الملف سلميا.

كما منح هذا التوافق النادر بارقة أمل للمئات من العوائل اليمنية في عودة أبنائها بعد أن خذلها الطرفان عدّة مرات بنقضهما اتفاقات سابقة بشأن تبادل الأسرى أو بإحباطهما التوصّل إلى اتفاقات جديدة من خلال جولات للتفاوض رعتها الأمم المتّحدة.

> نبرة التساهل في خطاب الحوثيين والحكومة بشأن قضية الأسرى لا تعني لهؤلاء ولعوائلهم ضمان حلّ قضيّتهم

وأكد ماجد فضائل الناطق الرسمي باسم لجنة شؤون الأسرى التابعة للحكومة اليمنية المعترف بها دوليا استعداد الحكومة لتبادل الأسرى مع المتمّردين الحوثيين على قاعدة "الكل مقابل الكل" بمناسبة قدوم شهر رمضان.

وقال فضائل وهو أيضا وكيل وزارة حقوق الإنسان وعضو لجنة الأسرى في تصريح لوكالة الأنباء الألمانية "اتفاق ستوكهولم هو القاعدة الأساسية لتبادل جميع الأسرى، إلا أننا واجهنا بعض الصعوبات التي أعاقت تنفيذ هذه العملية في آخر جولة مباحثات جرت في العاصمة الأردنية عمّان".

وأضاف "اتفقنا في جولة عمّان 3 على إجراء صفقة تبادل الأسرى على أساس الكل مقابل الكل بشكل مرحلي، وبناء على ذلك جرى تبادل 1081 أسيرا ومعتقلا في أكتوبر الماضي".

وتابع "كان من المقرر تنفيذ المرحلة الثانية بعد جولة عمّان 4 وتشمل تبادل 301 أسير إلا أن هذه الجولة فشلت لعدم الاتفاق مع ميليشيا الحوثي على بعض النقاط".

وشدد فضائل "مطلبنا الأساسي معاملة جميع الأسرى والمعتقلين بشكل متساو وعلى هذا الأساس طالبنا بالإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين وعلى رأسهم كبار السن والسياسيين والصحافيين والناشطين والأربعة المشمولين بقرار مجلس الأمن 2216"، في إشارة إلى وزير الدفاع السابق محمود الصبيحي والقيادي في حزب الإصلاح محمد قحطان والقائدان العسكريان فيصل رجب وناصر منصور هادي.

وأكد المسؤول الحكومي أن "ميليشيا الحوثي تقدم شروطا تعجيزية لإنجاح هذه الصفقة فهي تطالب بالإفراج عن أسرى لا نعلم بوجودهم ولا نعلم إن كانت أسماؤهم حقيقية أم وهمية". وتابع "قدمنا لهم كشوفات بأسماء الأسرى المتواجدين لدينا، لكنهم رفضوا تلك الأسماء".

وردا على تصريح عبدالقادر المرتضى رئيس لجنة شؤون الأسرى لدى جماعة الحوثي بشأن استعداد الجماعة التام لإجراء عملية تبادل شاملة وكاملة لجميع الأسرى مع قدوم شهر رمضان، قال فضائل "ميليشيا الحوثي تستغل هذا الملف للمزايدات السياسية والترويج الإعلامي"، مضيفا "يريدون الإفراج عن أسرى الحرب ويرفضون الإفراج عن المختطفين والصحافيين والأكاديميين وكتّاب الرأي والسياسيين، وهذا أمر مرفوض". وقال أيضا "نحن نعامل الجميع بالتساوي والمختطف المدني مهم بالنسبة إلينا إلى جانب أسرى الجبهات".

واختتم فضائل بالقول "نحن على استعداد لاتمام هذه الصفقة ونتمنى أن تتعامل ميليشيا الحوثي مع هذا الملف من منطلق إنساني بعيدا عن المزايدات السياسية".

ورغم نبرة التساهل في خطاب الحوثيين والحكومة بشأن قضية الأسرى، إلاّ أنّ ذلك لا يعني لهؤلاء ولعوائلهم ضمان حلّ قضيّتهم، حيث سبق أن أحبطت خلافات الجانبين جهود حلحلة الملف.

فرحة الفكاك من الأسر

عين الصقر لا تخطئ هدفها

الميليشيات الشيعية قلقة من هيمنة القوّات الأميركية على الأجواء العراقية

مقتل سليماني والمهندس إنذار مبكر لقادة الميليشيات

أشدّ ما تخشاه الميليشيات الشيعية العراقية من الحوار الاستراتيجي بين بغداد وواشنطن هو أن يفضي إلى صيغة للإبقاء على عدد محدود من القوات الأميركية على الأراضي العراقية، بحيث يبدو الوجود العسكري الأميركي على الأرض رمزيا لكنه شديد التأثير في الأجواء، إذ يكفي عدد محدود نسبيا من الأفراد والطائرات المتطوّرة لفرض هيمنة على الأجواء العراقية ومراقبة تحرك القوات على الأرض بدقّة وضربها عندما تقتضي الحاجة ذلك.

بغداد - صعّدت الأحزاب والفصائل الشيعية العراقية المسلّحة، مع انطلاق جولة جديدة من الحوار الاستراتيجي الأميركي العراقي، من ضغوطها السياسية والميدانية على حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي لإجبارها على تحويل الحوار إلى مفاوضات مع الولايات المتّحدة على سحب ما بقي من قواتها داخل الأراضي العراقية.

وعلى الرغم من أنّ الأرقام المعلنة بشكل رسمي تحصر عدد القوات الأميركية في العراق بـ2500 فرد بعد سحب حوالي 2700 من مجموع القوات التي كانت موجودة هناك ضمن التحالف الدولي الذي تشكّل لمحاربة تنظيم داعش، إلاّ إنّ ذلك العدد المتبقي رغم محدوديته النسبية وقابليته لمزيد من التراجع في ضوء ما سيسفر عنه الحوار الأميركي العراقي، يشكّل هاجسا لكبار قادة الميليشيات الشيعية العراقية ذات الارتباط الوثيق بالحرس الثوري الإيراني والمنضوي أغلبها ضمن الحشد الشعبي.

ويعرف هؤلاء القادة ذوو الخبرة القتالية بأنّ القوّة التي تريد واشنطن الإبقاء عليها في العراق ستكون كافية لتضييق الخناق على الحشد والحدّ من تحرّكاته وربما ضرب مواقعه وتصيّد قادته كلّما اقتضى الأمر، لأنّها لن تكون قوات مقاتلة على الأرض بل نخبة من سلاح الطيران مدجّجة بترسانة متطوّرة من الطائرات النفاثة والمروحيات والطائرات المسيّرة الكفيلة ببسط هيمنة تامّة على الأجواء العراقية.

وعكست القلقَ من الهيمنة الأميركية على الأجواء العراقية تصريحات نواب بالبرلمان العراقي الذي سبق له أن أصدر أوائل العام الماضي قرارا ينص على وجوب إخراج القوات الأجنبية من العراق وذلك بدفع من الكتل السياسية الشيعية وعلى رأسها تحالف الفتح ممثّل ميليشيات الحشد الشعبي في مجلس النوّاب.

وقال النائب عن التحالف وعضو لجنة الأمن والدفاع النيابية كريم عليوي إنّ "أحد أهم أركان السيادة لأي بلد في العالم هو السيطرة الكاملة على أجوائه، وهو الأمر الذي ما زال غير موجود حتى اليوم في العراق نتيجة لسيطرة طيران التحالف الذي تقوده الولايات المتّحدة على الأجواء العراقية".

وأضاف متحدّثا لموقع السومرية الإخباري أنّ "كل ما قامت به واشنطن هو تسليم العراق عددا من طائرات آف 16 بمميزات ضعيفة وذخيرة أقل ولا نعلم إن كانت تلك الطائرات يسيطر العراق عليها بشكل كامل أو أن الجيش الأميركي قام بخديعة هنا أو هناك لضمان متابعته لحركة تلك الطائرات كنوع من أنواع التجسس".

وللميليشيات العراقية كما لإيران تجربة سلبية مع الطيران الأميركي الذي سبق له أنّ وجّه ضربات مؤلمة لقوات الحشد الشعبي ألحقت بها خسائر مادية وبشرية جسيمة. لكنّ أكثر تلك الضربات إيلاما لإيران والميليشيات التابعة لها تلك التي استهدفت مطلع العام الماضي موكب قائد الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبومهدي المهندس قرب مطار بغداد الدولي وقتلتهما على الفور مع مجموعة من مرافقيهما.

وعلى هذه الخلفية نظرت الميليشيات الشيعية بارتياب لجولة الحوار الاستراتيجي بين بغداد وواشنطن، معتبرة أنّ الغاية من ورائها التوصّل مع حكومة الكاظمي لصيغة تمكّن الولايات المتّحدة من الإبقاء على العدد الذي ترغب فيه من القوات على الأراضي العراقية.

ووجّه قادة تلك الميليشيات تهديدات صريحة باستهداف القوات الأميركية إذا لم يتمّ سحبها من العراق بشكل كامل، وذلك تحت يافطة "مقاومة الاحتلال الأميركي".

وقال الصحافي العراقي مصطفى كامل لـ"العرب" إنّ "هناك عاملين يتحكمان بقضية الموقف من التواجد العسكري الأميركي، وكلاهما لا علاقة له بالمقاومة ضد الاحتلال التي تدّعيها ميليشيات الحشد الشعبي".

ويتمثّل أول العاملين حسب كامل بـ"مستوى وطبيعة علاقة طهران مع واشنطن، فالمؤكد أنّ الفصائل الولائية العاملة في العراق تضع المصلحة الإيرانية أولا وأخيرا ولا تتصرف إلاّ على وفق الإملاءات الإيرانية".

وهددت فصائل عراقية مسلحة الأربعاء بتوجيه "ضربات كبيرة ودقيقة" للقوات الأميركية في البلاد، إذا لم تعلن بغداد وواشنطن موعدا واضحا لانسحاب تلك القوات.

وجاء ذلك في بيان لما يسمى بـ"الهيئة التنسيقية للمقاومة العراقية" التي تضم فصائل شيعية مسلحة مرتبطة بإيران، وعلى رأسها كتائب حزب الله العراقي وعصائب أهل الحق وكتائب سيد الشهداء وحركة النجباء.

أما ثاني العوامل المتحكّمة في موقف القوى الشيعية العراقية الموالية لإيران من قضية الوجود العسكري الأميركي على الأراضي العراقية، فيتمثل وفق مصطفى كامل في "محاولة تسويق الميليشيات لصورة المقاوم داخليا بعد أن أفلست كليا أمام العراقيين الذين تمارس ضدهم تلك الميليشيات كل أشكال الإرهاب والقمع اغتيالا وخطفا وسرقة للمال العام وغير ذلك".

واعتبر الصحافي العراقي أن تلك "الميليشيات التي كانت تعمل بغطاء أميركي وتمارس مهام التجسس ضد فصائل المقاومة العراقية تحاول تبييض صفحتها بدعاية مضادة".

ويرتبط هذا الجانب الدعائي، وفق كامل، "بالاستعداد لمرحلة الانتخابات المرتقبة بعد ستة أشهر وهي انتخابات تعمل الميليشيات على الهيمنة على نتائجها من خلال تشكيلات سياسية بأسماء مختلفة".

وأشار إلى أنّ "الولايات المتحدة تنبّهت إلى هذه اللعبة لذلك سحبت معظم قواتها من الأراضي العراقية وأبقت على وجود محدود العدد لكنّه مؤثر وفعال جدا يتعلق بالقوات الجوية من خلال الطائرات المقاتلة والطائرات المسيرة من جهة وبالسيطرة على الأجواء العراقية من جهة أخرى، ولذلك هي غير معنية كثيرا بالصراخ الذي يتعالى من زعماء الميليشيات حول وجودها في العراق، خصوصا أن هذا التواجد يتركّز في قواعد بعيدة ومؤمّنة بشكل جيد، وهي خارج المدى الفعلي لألاعيب الميليشيات".

مصطفى كامل

القوة الأميركية في العراق محدودة، لكنها مؤثرة وفعالة

أما قرار مجلس النواب العراقي الذي أصدره في أعقاب مقتل قاسم سليماني وأبومهدي المهندس بشأن إنهاء الوجود العسكري وأحاله إلى الحكومة لإقراره، فهو في نظر كامل "قرار استعراضي وغير حقيقي، فقرارات البرلمان غير ملزمة للحكومة ولو كانت الفصائل جادة في إنهاء الوجود العسكري الأميركي المغطّى باتفاقيات رسمية لأنهت تلك الاتفاقيات وأصدرت قانونا وليس قرارا يقضي بإنهاء وجود تلك القوات".

مخاوف في كردستان العراق من إخلال الحكومة الاتّحادية بالتزاماتها المالية

بغداد - عبّر مسرور البارزاني رئيس حكومة إقليم كردستان العراق الأربعاء عن أمله في أن تفي الحكومة الاتّحادية بالتزاماتها المالية الواردة في قانون الموازنة الاتحادية للعام الجاري.

وجاء حديث البارزاني في مؤتمر صحافي عقده في أربيل مركز الإقليم وقال خلاله إنّ "حكومة الإقليم مستعدة تماما للوفاء بكل التزاماتها بموجب قانون الموازنة".

وكان البرلمان العراقي قد أقر قبل أسبوع قانون الموازنة المالية للعام الجاري، وتضمن اتفاقا مبرما بين بغداد وأربيل ينص على تسليم الإقليم 250 ألف برميل من النفط يوميا، إضافة إلى نصف الإيرادات المالية الأخرى لبغداد مقابل الحصول على حصة من الموازنة الاتّحادية تقدر بـ12.6 في المئة.

وتخشى القيادة الكردية العراقية إخلال الحكومة الاتّحادية بالتزامها الأمر الذي ستكون له نتائج بالغة السلبية في ظلّ الأزمة المالية الحادّة التي عجزت معها حكومة الإقليم عن الإيفاء بالتزاماتها الأساسية وعلى رأسها دفع رواتب الموظّفين في آجالها المحدّدة في ظل حالة من الاحتقان الشعبي عكستها احتجاجات شهدتها مدن المحافظات الكردية خلال الأشهر الماضية.

وأكد البارزاني أنّ حكومته "مستعدة لإرسال وفود واستقبال وفود من بغداد لبحث التفاصيل والنقاط الغامضة في قانون الموازنة، إذا استدعى الأمر"، مضيفا "لا أريد أن يكون تعاملنا مع الحكومة الاتحادية مبنيا على الشك".